

Distr.: General
9 June 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام

الدورة الثالثة

تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى

الإطار الاستراتيجي لتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ٢٠٠٩-٢٠١١

أولا - لمحة تاريخية

١ - بمبادرة من رئيس الجمهورية وموجب رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، طلب وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والفرانكوفونية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى رئيس لجنة بناء السلام إلى إدراج جمهورية أفريقيا الوسطى على جدول أعمالها. وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قدم هذا الطلب إلى مجلس الأمن.

٢ - ووجه رئيس مجلس الأمن رسالة إلى رئيس اللجنة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ دعا فيها اللجنة إلى صوغ توصيات بشأن الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى في المجالات التالية: (أ) تنظيم وإجراء حوار سياسي شامل؛ (ب) إجراءات السلطات الوطنية والدعم المقدم من المجتمع الدولي من أجل إنشاء نظام لقطاع الأمن الوطني يتسم بالفعالية والمسؤولية والاستدامة؛ و (ج) استعادة سيادة القانون، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والحكم الصالح في جميع مناطق البلاد.

٣ - وفي الجلسة السادسة المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، قررت الهيئة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام إدراج جمهورية أفريقيا الوسطى على جدول أعمال اللجنة وانتخبت الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة يان غرولز رئيسا لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى في اللجنة.



ثانيا - مبادئ التعاون وطرائقه

٤ - ستسترشد الأطراف بمبادئ التعاون التالية في الوفاء بالتزاماتها:

- (أ) **الملكية الوطنية.** أهمية الملكية الوطنية والمسؤولية الرئيسية للحكومة والشعب في بناء السلام وتحقيق التنمية المزدهرة والديمقراطية لجمهورية أفريقيا الوسطى؛
 - (ب) **الشراكة والمسؤولية المتبادلة.** يتطلب بناء السلام الدائم شراكة قوية مبنية على الاحترام المتبادل وتحمل المسؤولية بين حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى من جهة وشركائهما الدوليين من جهة أخرى؛
 - (ج) **المقاربة المنهجية.** ينبغي لوضع وتنفيذ إجراءات بناء السلام أن يكونا موضع مشاور منهنجي ودائم بين الأطراف المعنية؛
 - (د) **المقاربة الشاملة.** ينبغي لمختلف الأطراف المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما فيها المجتمع المدني والمنظمات النسائية والقطاع الخاص والأحزاب السياسية والمنظمات الإقليمية فضلا عن المؤسسات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والشركاء الثنائيين، أن تضطلع بدور رئيسي في بناء السلام؛
 - (هـ) **الالتزام المستمر.** بناء السلام عملية طويلة الأجل تتطلب التزاما مستمرا يمكن التنبؤ به تمارسه جميع الأطراف المعنية؛
 - (و) **التنسيق.** ينبغي للأنشطة المزمع تنفيذها ضمن هذا الإطار الاستراتيجي أن تستند إلى الإنجازات والنجاحات التي تحققت مؤخرا في مجال بناء السلام، دون تكرار الالتزامات والاستراتيجيات القائمة المتعلقة ببناء السلام؛
 - (ز) **المقاربة المستندة إلى حقوق الإنسان.** ستستند مقاربة بناء السلام وما يستتبع ذلك من برامج إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان اللذين سيلازمان تنفيذ الأنشطة المستندة إلى الركائز الثلاث المحددة.
- ٥ - ويشكل الإطار الاستراتيجي وثيقة دائمة التطور. إذ ينبغي تحديث الأولويات والأنشطة بانتظام بموازاة التقدم المحرز.
- ٦ - وستنفذ على الصعيد القطري الاستعراضات نصف السنوية لهذا الإطار الاستراتيجي وهي تهدف إلى تقييم التقدم المحرز في مجالات مختلفة لكل من الأولويات. وينبغي أن يتمخض عن هذه الاستعراضات تقييم صادق للتقدم المحرز، ولأوجه الإبطاء ولما يتعين بذله من جهود إضافية.

ثالثاً - السياق

ألف - الحالة السياسية والأمنية

٧ - تعيش جمهورية أفريقيا الوسطى أزمة متعددة الأبعاد ما برحت مستمرة منذ عقود عدة. وتنسم الحالة الاجتماعية والسياسية للبلد بالضعف والهشاشة التي تطل بشكل خاص مؤسسات الدولة والعمليات السياسية. وتتركز سلطة الدولة بصورة رئيسية في العاصمة وضواحيها وبعض المدن الكبرى. أما خدمات الدولة فهي ضعيفة جدا وشبه معدومة خارج بانغي. ويشكل الحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد وتفعيل الخدمات العامة التحديات الرئيسية التي تعكف الحكومة على مواجهتها.

٨ - ويطلال الضعف الذي يعيشه السكان، وبخاصة في مناطق النزاع، المدنيين بشكل خاص ولا سيما النساء والأطفال. فالعنف ما زال يسود بعض المناطق في الجزء الشمالي الشرقي من البلد، وزادت حركة التمرد من تدهور الوضع الإنساني مما تسبب بتشريد المدنيين. كما زادت من تفاقم هذه الحالة مختلف أعمال العنف والتجاوزات التي يرتكبها قطاع الطرق، قوات المتمردين. فخلال الاشتباكات بين التنظيمات المسلحة والقوات الحكومية مُني المدنيين بخسائر بالغة في الأرواح والممتلكات. ويقدر عدد المواطنين من جمهورية أفريقيا الوسطى الذين فروا من أعمال العنف بما لا يقل عن ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة بينهم نحو ٢٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا الذين يعيشون في ظروف مزرية وهشة، وحوالي ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ في البلدان المجاورة (تشاد والكاميرون والسودان). وشكّل النساء والأطفال القسم الرئيسي من الضحايا الذين قاسوا هذا الوضع؛ ويقدر بأن أكثر من ١٥ في المائة من النساء في مناطق النزاع وقعن ضحية العنف الجنسي؛ كما ارتكب جميع الأطراف، بينهم قطاع الطرق، العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل: فقد قامت الجماعات المسلحة بتجنيد الأطفال وأصبح اختطاف الأطفال ظاهرة متكررة، وشاع ارتكاب العنف الجنسي. وسمح تحسن الوضع الأمني في بعض المناطق بعودة نحو ٨٥ ٠٠٠ من المشردين داخليا إلى ديارهم، ولو في ظل ظروف غير مستقرة، رغم الجهود الحثيثة التي تبذلها الجهات العاملة في المجال الإنساني.

٩ - وإزاء هذه التحديات في المجالين السياسي والأمني، سعت الحكومة، بدعم من شركائها الدوليين، إلى معالجة أسباب هشاشة الوضع وبناء السلام والاستقرار السياسي في جميع أنحاء البلد تقريبا. وتجهد الحكومة من أجل إعادة الخدمات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية لتلبية الاحتياجات الملحة للسكان. وشكلت انتخابات عام ٢٠٠٥ إيذانا بعودة النظام الدستوري. وخلال السنتين الماضيتين، تسارعت عملية السلام والمصالحة

الوطنية وتكثفت أنشطتها بدعمٍ وتيسيرٍ من غابون والأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، بهدف الإعداد لإجراء حوارٍ سياسي شامل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

١٠ - واعتبرت لجنة بناء السلام إجراء الحوار السياسي الشامل شرطا لا يمكن من دونه إحراز تقدم كبير في المجالات الرئيسية الثلاثة المحددة من أجل بناء السلام.

١١ - وشكّل الحوار السياسي الشامل أحد أبرز الأحداث في عام ٢٠٠٨. فبعد أشهر عدة من الإعداد، برعاية لجنة تحضيرية ضمت ممثلين عن التنظيمات السياسية - العسكرية، عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ هذا الحوار الذي جمع حول مائدة واحدة وممثلين عن الأغلبية الرئاسية، والمعارضة الديمقراطية، وأحزابا سياسية أخرى، إضافة إلى المجتمع المدني والمؤسسات العامة والتنظيمات السياسية - المسلحة، كما شارك فيها كل من الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين لجمهورية أفريقيا الوسطى. وأتاح هذا الحوار الفرصة لاستعراض المشاكل الرئيسية التي ما برح البلد يعانيها منذ استقلاله، ولاقتراح حلول تُخرج البلد من دوامة الأزمات التي يتخبط فيها منذ سنوات عدة. وتوزعت أعمال اللجنة على ثلاث لجان فرعية عُرضت توصياتها واعتمدت في الجلسة العامة. وعُيّنت اللجان الفرعية بالمجالات التالية: (أ) المسائل السياسية والحكم؛ (ب) الوضع الأمني والجماعات المسلحة؛ و (ج) التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١٢ - وسيكون لتوصيات الحوار السياسي الشامل أثر كبير على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السنوات المقبلة شرط تنفيذها بشكل فعال. وقد أنشئت لجنة متابعة للحوار بغية تنسيق وتيسير تنفيذ التوصيات التي بدأ تنفيذ بعضها (كتعيين حكومة انفتاح تضم أعضاء من المعارضة والتنظيمات السياسية - المسلحة).

١٣ - وتمهيدا للحوار، وقّعت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى اتفاق سلام شامل في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ مع عدد من جماعات التمرد الرئيسية. كما أُقرَّ قانون موحد للعفو العام في أيلول/سبتمبر ونُشر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وأُفرجَ عن سجناء سياسيين. بيد أن قانون العفو لا يشمل الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ويحمي هذا القانون أيضا حقوق الضحايا في المقاضاة.

١٤ - وبالإضافة إلى التحديات الداخلية، لا تزال ثمة تهديدات محتملة، لكون جمهورية أفريقيا الوسطى عرضة لآثار التراعات الدائرة في البلدان المجاورة (مثل تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وأوغندا).

باء - الحالة الاجتماعية والاقتصادية

١٥ - جمهورية أفريقيا الوسطى بلد غير ساحلي يعاني ضعفا ملحوظا في بنيته التحتية الأساسية للمواصلات الداخلية. ورغم الإمكانيات الطبيعية الهائلة للبلد (كموارده الهامة في مجالات المياه والتربة والغابات والتعدين) فإن مؤشراتته الاقتصادية والاجتماعية تدعو للقلق. إذ يُعتبر أكثر من ثلثي سكانه من الفقراء (يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم). وما برح هذا الفقر، الذي يتركز في المناطق الريفية بشكل خاص، آخذا في الازدياد ويمكن التعرف إلى مظاهره من خلال جملة أمور بينها القدرة المحدودة على الاستفادة من الخدمات الأساسية وانعدام الفرص الاقتصادية وفرص العمل.

١٦ - وتسببت فترة عدم الاستقرار الطويلة التي شهدتها البلاد بتدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، حتى بلغ بعضها مستويات حرجية. فعلى سبيل المثال: (أ) انكمش الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط بلغ ١ في المائة سنويا بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٣؛ (ب) انخفض متوسط العمر المتوقع عند الولادة، المنخفض أصلا منذ أواخر الثمانينات، من ٤٩ سنة إلى ٤١ سنة في عام ٢٠٠٣؛ و (ج) معدل الالتحاق بالمدرسة هو الأدنى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

١٧ - وعلى الصعيد الاقتصادي، تسعى جمهورية أفريقيا الوسطى إلى عكس الاتجاهات السلبية لمؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها البلد منذ أواخر التسعينات. وبالفعل فقد بدأ الأداء الاقتصادي للبلد بالتعافي ابتداءً من عام ٢٠٠٤، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا بلغ ٤,٢ في المائة عام ٢٠٠٧ في حين زاد حجم الصادرات وتم لجم التضخم. ومن شأن هذا الأداء إشاعة ظروف تفضي إلى تحقيق تحسن طفيف في بيئة مؤاتية تعيد التوازن إلى الاقتصاد الكلي. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم الوضع الأمني العصيب فقد أحرز تقدم كبير في الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك إصلاح الإدارة الضريبية والجمارك والتدابير الرامية إلى تحسين الإدارة والشفافية. بيد أن النمو الاقتصادي الذي سجل نسبة ٣,٥ في المائة عام ٢٠٠٨ يمكن أن يتأثر سلبا جرّاء الأزمة الاقتصادية والمالية. فالوضع لا يزال غير مستقر كما أن عائدات الضرائب لا تغطي احتياجات الدولة في مجالات الأمن ومكافحة الفقر وتسيير شؤون الإدارة العامة بصورة عادية وتسديد الديون.

رابعاً - المبادرات الجارية وتحليل الأولويات والأهداف والتحديات والمخاطر التي تواجه بناء السلام

ألف - المبادرات الجارية

١٨ - أثناء التقييم الذي أجرته الحكومة في عام ٢٠٠٥، جرى بوضوح تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه المرحلة من الإنعاش ما بعد النزاع، وركزت المجالات الاستراتيجية للعمل الحكومي على الأولويات التالية: (أ) بناء السلام وإعادة الأمن، (ب) الإنعاش الاقتصادي، وإعادة بناء الهياكل الأساسية وتعزيز قدرات الدولة في مجال إتاحة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية للشعب، (ج) تعزيز رأس المال البشري.

١٩ - وقد تم إلى حد كبير وضع هذه المجالات الاستراتيجية والبرامج التي تنبع منها ضمن الأطر المفاهيمية التالية:

(أ) ورقة استراتيجية الحد من الفقر. جرى وضع استراتيجية وطنية للحد من الفقر للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ وتقديمها إلى المانحين والشركاء الدوليين في أواخر عام ٢٠٠٧. وتصف ورقة استراتيجية الحد من الفقر الرؤية العامة للحكومة في مجال الحد من الفقر، التي تستند إلى أربعة أركان رئيسية هي: '١' إعادة الأمن وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات؛ '٢' تعزيز الحكم السليم وسيادة القانون؛ '٣' تنشيط وتنويع الاقتصاد؛ '٤' تنمية رأس المال البشري؛

(ب) حلقة دراسية عن إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. يشكل إصلاح القطاع الأمني إحدى أولويات الحكومة. لذلك، نُظِّمَت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ حلقة دراسية وطنية لإجراء نقاش متعمق بشأن الإصلاحات اللازمة في قطاع الأمن بأسره، بما في ذلك في صفوف القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، والشرطة الوطنية، والقضاء ونظام السجون، وأجهزة الاستخبارات وقوات الأمن الخاصة. وأعدَّت خطة عمل مفصلة للإصلاح واعتمدت في تلك الحلقة الدراسية. ويدعم الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف الحكومة في تنفيذ برنامج الإصلاح. ووُضِعَ إطار توافقي لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ليرفيل في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعقبه إنشاء لجنة توجيهية في بانغي، في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ووُضِعَ جدول زمني لتنفيذ هذا البرنامج، وتجري عملية التنفيذ بالتعاون مع حركات التمرد؛

(ج) **التوصيات الختامية للحوار السياسي الشامل.** اعتمد الحوار السياسي الشامل الذي جرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ سلسلة من التوصيات في مجالات الحكم والأمن والإنعاش الاقتصادي. وتعتزم الحكومة أن تجعل من هذه التوصيات خارطة طريق تسترشد بها في عملها خلال السنوات المقبلة. وكذلك أنشئت لجنة متابعة للحوار السياسي الشامل من أجل مساعدة الحكومة في هذه المهمة؛

(د) **برامج أقطاب التنمية.** خصصت حكومة أفريقيا الوسطى، بدعم من المفوضية الأوروبية، محوراً رئيسياً ضمن استراتيجيتها للحد من الفقر للتنمية الإقليمية يشمل إعادة تنشيط الاقتصادات المحلية، وإعادة بسط سلطة الدولة. وبفضل التمويل الأوروبي، سوف تُنفذ هذه السياسة في ١٠ أقطاب تجريبية. وتوفر رئاسة الجمهورية الدعم المؤسسي لهذا البرنامج. وتقوم هذه الآلية الدولية على إطار تشاوري متعدد التخصصات يشمل العديد من الكيانات الوطنية والدولية. ويدعم بعض الشركاء الماليين هذه المبادرة التي تتطلب موارد كبيرة نظراً لحالة تدهور المؤشرات المادية في المناطق الريفية؛

(هـ) **إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والمبادرات الإنمائية الأخرى التي تدعمها الأمم المتحدة.** وضعت منظومة الأمم المتحدة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للبلد (الإطار) للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، يشكل الأساس الذي تقوم عليه البرامج القطرية التي تضطلع بها مختلف الوكالات. ويتضمن هذا الإطار، الذي يُعدّ مساهمة من منظومة الأمم المتحدة في ورقة استراتيجية الحد من الفقر، ثلاثة مجالات استراتيجية للتعاون هي: (أ) تعزيز الحكم السليم واحترام حقوق الإنسان؛ (ب) مواصلة الإنعاش في مرحلة ما بعد النزاع ومكافحة الفقر؛ (ج) التعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة، تساعد الاستجابة للنداء الإنساني على احتواء الأزمات الإنسانية، كما تعزز عمليات الإنعاش في المناطق المنكوبة. وتهدف الأنشطة التي تضطلع بها المنظومة في مجال إصلاح قطاع الأمن إلى تحقيق الأثر المنشود الأول لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: أن يعيش سكان جمهورية أفريقيا الوسطى، بحلول عام ٢٠١١، في بيئة من السلام والأمن والازدهار الاقتصادي، تُحترم فيها حقوق الإنسان؛ وتشارك على قدم المساواة في عملية اللامركزية وبناء السلام؛

(و) **المبادرات الأخرى التي يدعمها الشركاء.** يقدم الشركاء الثنائون والمتعددو الأطراف من جمهورية أفريقيا الوسطى دعماً هاماً في المجالات الرئيسية المرتبطة ببناء السلام. وتمّ جمع هذه المبادرات والبرامج بالتفصيل في وثيقة أعدها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

(ز) يواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى دعم الجهود الوطنية في مجالات المصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان والحكم السليم الديمقراطي.

باء - تحليل الأولويات والأهداف والصعوبات والمخاطر

٢٠ - قررت لجنة بناء السلام وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، أثناء مشاوراتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في نيويورك، اختيار ثلاثة مجالات ذات أولوية، ستركّزان حولها جهودهما المبذولة في إطار الشراكة. وهذه المجالات هي: (أ) إصلاح قطاع الأمن (بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج)؛ (ب) الحكم السليم وسيادة القانون؛ و (ج) أقطاب التنمية.

٢١ - وهذه الأولويات الثلاث متكاملة ومتآزرة، وهي تشكل مجموعة مترابطة من الأنشطة التي تشجع على عودة السلام وبنائه في جميع أنحاء البلاد. وأثناء اختيار الأنشطة الاستراتيجية، أُخذت في الاعتبار الإجراءات ذات الأولوية الواردة ضمن الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، وتوصيات الحوار السياسي الشامل ومختلف الأطر البرنامجية والبرامج التي تسهم في بناء السلام مثل الجدول الزمني لإصلاح قطاع الأمن ووثائق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وما إلى ذلك.

٢٢ - ولا يمكن اعتبار الإطار الاستراتيجي الحالي وثيقة برنامج أو مشروع. وبالتالي، فإن الإجراءات الواردة فيه تتم على المستوى الاستراتيجي. وترد بالتفصيل الأنشطة الاستراتيجية ذات الأولوية المحددة في هذا الإطار الاستراتيجي، في وثائق البرنامج والمشاريع ذات الصلة، ولا سيما برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبرنامج إصلاح قطاع الأمن، وبالمثل، فإن مفهوم أقطاب التنمية سيتم وضعه ضمن برنامج عندما يتم الانتهاء من الدراسات الإقليمية التي تجرى حالياً.

١ - إصلاح قطاع الأمن وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

التحديات الرئيسية والمخاطر والقيود

٢٣ - عانت جمهورية أفريقيا الوسطى من حالة انعدام الأمن في جزء كبير من أراضيها، لا سيما في الشمال الغربي والشمال الشرقي والوسط. وكانت حوادث قطع الطرق والحركات السياسية المسلحة هي في أساس انعدام الأمن داخل البلد. وأدت التوترات بين القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وجماعات المتمردين والسكان إلى تقويض ثقة السكان بقوات الأمن والدفاع في البلد. كما أن عمليات التوغل التي تقوم بها جماعات

مسلحة انطلاقاً من البلدان المجاورة، والتي تستخدم أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى كقاعدة خلفية أو وسيلة للوصول، تسهم في عدد من أعمال العنف التي تُرتكب في أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي جزء كبير من البلد، لا يزال قُطاع الطرق، المعروفون باسم ”زاراغينا“، يمثلون تهديداً فعلياً للسكان.

٢٤ - وخلافاً للعديد من البلدان التي تضم عدداً مرتفعاً من قوات الدفاع والأمن، فإن قوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى تعاني من نقص في الموارد البشرية والمادية والتدريب، الأمر الذي لا يسمح لها بحماية السكان و/أو الحدود الإقليمية على نحو فعال. وتتمركز القوات المسلحة بشكل رئيسي في بانغي، ونظراً لعدم كفاية الهياكل الأساسية للطرق والأمن في جميع أنحاء البلد، فإن نشر هذه القوات عند الضرورة يتم بشكل بطيء ومرهق. وبالتالي، فإن نشر وجود دائم لقوات الدفاع في جميع أنحاء البلد يمكن أن يسهم في تحسين الحالة الأمنية في البلد، كما يظهر في شمال شرق البلد، حيث انخفض مستوى العنف بفضل وجود بعثات دولية مثل قوة حفظ السلام كالعسكرية للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

٢٥ - ومع ذلك، فإن المخاطر المرتبطة بالحالة الأمنية لا تزال كبيرة. فعلى الرغم من التحسن الكبير في الأوضاع الأمنية في البلد، الذي يرجع جزئياً إلى تهدئة المناخ السياسي العسكري على إثر الحوار السياسي الشامل، لا يمكن استبعاد خطر حصول انتكاسة. وترتبط هذه المخاطر في المقام الأول بالحاجة الملحة لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتهديدات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عما يحمله السلام من فوائد بالنسبة للسكان، وتنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل والتوصيات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن.

٢٦ - وتشكل المسائل الأمنية أولوية رئيسية بالنسبة للحكومة التي اضطلعت بالفعل بسلسلة من الإجراءات الهامة في هذا المجال، مثل عملية إصلاح قطاع الأمن، التي أُطلقت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ أثناء حلقة دراسية وطنية. ووضِع أثناء هذه الحلقة الدراسية، التي جمعت كل الأطراف المعنية، جدول زمني لإصلاح هذا القطاع، وخارطة طريق حقيقية تصف الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها في فترة تتراوح ما بين ٨ شهور وستين، سواء من جانب الحكومة بمفردها، أو بالتعاون مع الشركاء. وتعد هذه الوثيقة مرجعاً لجميع الإجراءات التي سيتخذها المجتمع الدولي، والتي ستلتزم بها اللجنة لدى الاضطلاع بمهمتها في بناء السلام.

٢٧ - ويتمثل أحد الإجراءات الأكثر إلحاحاً والأكثر أهمية في القيام فوراً بوضع وتنفيذ برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين الذين ينتظرون بشغف التمتع بفوائد سلام هش. وقد وضعت اللجنة التوجيهية للتو أولى الإجراءات التمهيديّة

الرامية إلى تنفيذ هذا البرنامج. وحتى الآن، تم اعتماد خارطة طريق، ومصفوفة نسب الأسلحة/المقاتلين، ومعايير أهلية المقاتلين السابقين للانخراط في البرنامج. وأُتخذت إجراءات في مجال توعية المقاتلين السابقين وتحديدهم. ويجري العمل على وضع الوثيقة الإطارية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وسوف يتم الانتهاء من وضعها قريبا. وقد أحرزت الأطراف الفاعلة الوطنية تقدما ملحوظا في فترة قصيرة جدا في ما يتعلق بجميع الشروط المطلوبة لتيسير التعجيل في هذه العملية خلال شهر أيار/مايو ٢٠٠٩. ويتحتم على جميع الأطراف احترام خارطة الطريق.

٢٨ - وبالمثل، فإن نشر قوات الدفاع والأمن في أجزاء كبيرة من الأراضي يعد أمرا مهما من أجل وقف عمليات توغل جماعات المتمردين من البلدان المجاورة وقطاع الطرق. ونتيجة لذلك، فإن عدم استتباب الأمن في بعض أجزاء البلد لن يسمح بإعادة إطلاق عجلة الاقتصاد المحلي، التي تُعد عنصرا رئيسيا ضمن مشروع أقطاب التنمية الذي يهدف إلى إعادة تنشيط مراكز فرعية في جميع أنحاء البلاد وإعادة بسط سلطة الدولة.

موجز الأنشطة الاستراتيجية ذات الأولوية التي يتعين الاضطلاع بها (انظر الجدول أدناه)

٢٩ - تهدف الإجراءات ذات الأولوية إلى تحسين توزيع قوات أمن وطنية أفضل تدريباً (بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان) وتجهيزا وتحظى بالدعم في جميع أنحاء أفريقيا الوسطى. فهذه الإجراءات تسمح لقوات الأمن بضمان أمن السكان، كما تسمح بتعزيز الرقابة على الحدود الإقليمية. وستتوافق هذه الإجراءات مع تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي من أجل إدارة قطاع الأمن على نحو أفضل.

٣٠ - ووُضعت أيضا تدابير محددة من أجل إعادة الثقة بين أطراف النزاع والسكان الذين عانى الضحايا من بينهم بشكل أساسي من جرائم وانتهاكات مختلفة وكثيرا ما شُردوا. وقد اضطلعت الحكومات المتعاقبة بعددٍ من الإجراءات الرامية إلى تعزيز الأمن والثقة بين السكان وقوات الدفاع والأمن والمؤسسات ومؤسسات بناء السلام. وتشمل هذه التدابير في جملة أمور: (أ) تنظيم حلقة دراسية وطنية بشأن إصلاح قطاع الأمن؛ (ب) إنشاء أمانة فنية دائمة لإصلاح قطاع الأمن، ولجنة متابعة للحوار السياسي الشامل، ولجنة توجيهية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (ج) اعتماد مركز خاص للشرطة؛ و (د) إزالة الحواجز غير القانونية.

جيم - الحكم: سيادة القانون

التحديات الكبرى والمخاطر والقيود

٣١ - الحكم الرشيد وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هي دعائم الاستقرار والمصالحة وبناء السلام. وقد أثبت تحليل الأزمات المتعاقبة في جمهورية أفريقيا الوسطى أن هذه الأزمات تعزى إلى ضعف الحكم، لا سيما في مجال إدارة المالية العامة، والاتصال والإعلام، والتعليم والتربية، وتوفير فرص العمل المدرة للدخل، والفساد، والفقر المدقع، وسوء توزيع الثروات، وسوء إدارة الموارد البشرية، والخلل في عمل قطاع الأمن والعدالة بأكمله، ومناخ العنف وعدم الاستقرار السائد في المنطقة دون الإقليمية.

٣٢ - وترتبط التحديات الكبرى في مجال الحكم وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تحديداً بما يلي:

(أ) الديمقراطية وتعزيز الإطار المؤسسي والقانوني. يعاني النظام الانتخابي في جمهورية أفريقيا الوسطى من مواطن ضعف، ويتعين تعزيز هذا النظام من أجل كفالة المنافسة العادلة والمنصفة في إطار انتخابات حرة وشفافة. ومن الضروري أيضاً صياغة عدد من التشريعات والأنظمة واعتمادها وإصدارها لتعزيز عمل مؤسسات الجمهورية الرئيسية وجعله أكثر اتساقاً؛

(ب) الإصلاح وتحديث الدولة بما في ذلك نقل السلطات واللامركزية والحكم المحلي. على الرغم من الجهود الإصلاحية المتتالية، تعاني الإدارة العامة من مواطن ضعف تتمثل بشكل خاص في عدم احترام بعض المبادئ الأساسية من قبيل المساءلة، وواجب تقديم التقارير، والشفافية، والكفاءة والفعالية، وخدمة المواطن، والمشاركة، وسيادة القوانين. ويتعين النهوض بأخلاقيات مهنية جديدة وفرض احترامها. وبالإضافة إلى ذلك، يتميز تنظيم الإدارة في جمهورية أفريقيا الوسطى بالمركزية الشديدة وبالتوزيع غير العادل للخدمات العامة على كامل الأراضي الوطنية رغم الأولوية التي توليها السلطات العامة للامركزية. وتعتبر لا مركزية خدمات الدولة وتوفير الخدمات الأساسية داخل البلد عنصراً حاسماً لتعزيز حضور الحكومة المركزية وشرعيتها. ومن شأن توفير الخدمات خارج العاصمة أن يشكل خطوة تكميلية مفيدة للنشر المقرر لقوات الدفاع والأمن على كامل الأراضي.

(ج) إدارة لشؤون العامة ومكافحة الفساد (بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية، وإدارة المالية العامة، واللامركزية). يستشري الفساد في سائر عمل جميع القطاعات وإدارتها، ولا سيما الإدارات المالية. وقد أعربت الحكومة مؤخراً عن إرادتها السياسية لمكافحة هذه

الآفة بإنشاء هيكل وطني لمكافحة الفساد، واتباع إجراءات الانضمام إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؛

(د) **احترام حقوق الإنسان.** تشير المعايير التي أجراها العديد من المراقبين وجميعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، وبعض الأحزاب السياسية إلى أن مسألة الحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تظل مشار فلق في جمهورية أفريقيا الوسطى، على الرغم من وجود مفوضية عليا لحقوق الإنسان والحكم الرشيد. ويشمل ذلك انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها السكان على يد حركات التمرد، وجماعات الدفاع الذاتي، وقوات الدفاع والأمن، وكذلك المارقون وقطاع الطرق من جميع الأنواع الذين لم تغلح الإمكانيات المحدودة للحكومة في التصدي لهم. وبوسع الدعم الكبير للشركاء أن يعزز توفير مناخ مؤات لاحترام حقوق الإنسان؛

(هـ) **إمكانية اللجوء إلى قضاء عادل ومكافحة الإفلات من العقاب.** تشكل إمكانية اللجوء إلى القضاء تحدياً جسيماً لبناء الديمقراطية والسلم الاجتماعي في البلد. وفي السياق الاجتماعي والسياسي الذي يسوده عدم استقرار واضح وفقر متفقم في جمهورية أفريقيا الوسطى، تستحق مسألة الإفلات من العقاب أن تعالج بطريقة فعالة لأن الردود التي ينتظرها السكان تتيح إعادة بناء الثقة في القضاء والتخفيف من الإحباط. ويتعين الإشارة بشكل خاص إلى ضرورة محاكمة مرتكبي الجرائم المختلفة (عما فيها الاعتداءات الجنسية على النساء والأطفال)؛

(و) **تعزيز حوار دائم بين الأطراف قائم على تفاعل التواصل وشفافيته بشأن الإجراءات الرامية إلى تنفيذ الأولويات المذكورة أعلاه.**

٣٣ - ويعتبر التحسن الملموس والملحوظ في مجال الحكم الرشيد وسيادة القانون، وكذلك في رفاه السكان على كامل الأراضي الوطنية شرطاً لإعادة ثقة السكان بالمؤسسات ولتعزيز بيئة سلام ومصالحة وطنية.

موجز للإجراءات الاستراتيجية ذات الأولوية التي يجب اتخاذها (انظر الجدول أدناه)

٣٤ - أتاح الحوار السياسي الشامل الذي عقد بنجاح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إرساء أسس التجديد في الحكم الوطني والمحلي بجمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المقترح توفير بيئة مؤاتية وملائمة لتنظيم انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية، والمبادرة إلى تدعيم المؤسسات ومراقبتها بصورة أفضل، وتعزيز حماية حقوق الإنسان، والنهوض بثقافة السلام

والديمقراطية والمصالحة الوطنية وترسيخها، وتعزيز العدالة المنصفة للجميع، ومكافحة الإفلات من العقاب.

٣ - أقطاب التنمية

٣٥ - أقطاب التنمية استراتيجية وطنية ترمي إلى تنظيم المجال الاقتصادي الوطني حول قاطرات نمو إقليمية تنتشر في دائرة يتراوح شعاعها بين خمسين ومئة كيلومتر؛ وستركز حول كل قطب محدد مجموعة من الأنشطة في مجال تأهيل أو تعمير عدد من المرافق المجتمعية. والغاية من هذه الاستراتيجية دعم مبادرات النهوض بالخدمات الإدارية وتعزيز توافرها وتحسين حصول السكان على الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية. وسوف تسهم استراتيجية أقطاب التنمية أيضاً في عودة اللاجئين والمشردين داخلياً إلى بلدانهم الأصلية وتأمين استقرارهم فيها من جديد بوثاق. ومن المتوقع أن تعزز هذه المبادرات إسهام المجالات الاقتصادية الإقليمية في توليد الثروات التي تنشأ على هذا النحو وتوزيعها بصورة أكثر توازناً.

التحديات الكبرى والمخاطر والقيود

٣٦ - يؤجج الفقر (الذي تقدر نسبته بـ ٦٧,٢ في المائة من السكان)، مع أنه ليس سبباً مباشراً في النزاع، حالات التوتر الاجتماعية ويسهم في إضعاف السلام والاستقرار الاجتماعي لا سيما في المناطق التي شهدت نزاعات. وفي السنوات الأخيرة، ظلت المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، الضعيفة أصلاً، تتدهور بسبب النزاعات والأزمات المتعاقبة تحديداً. ويتطلع السكان بفارغ الصبر إلى جني فوائد السلام من خلال تحسين حالتهم الأمنية، إنما كذلك أحوالهم المعيشية اليومية.

٣٧ - والدولة هي الجهة الرئيسية التي تقدم الخدمات الاجتماعية إلى السكان. غير أن البلد يعاني منذ فترة طويلة من حصر الخدمات الاجتماعية والإدارية الأساسية ومركزيتها في بانغي، المركز الإداري والاقتصادي الرئيسي للبلد.

٣٨ - وتتفاقم هذه الحالة بسبب تضائل الفرص الاقتصادية التي تجعل بعض المدن الثانوية في البلد تتعرض للإغفال غير المقصود لأن قدرات الدولة تأثرت كثيراً بسبب الأزمات. والمرتبى في نهاية المطاف العمل على استفادة هذه المدن الثانوية من الخدمات الأساسية بحيث تتولد المزيد من الثروات التي من شأنها أن تسهم في الحد من أوجه التفاوت على مستوى المناطق وبين المدن. وستكون مشاركة القواعد الشعبية عامل تأييد ونجاح.

موجز للإجراءات الاستراتيجية ذات الأولوية التي يجب اتخاذها (انظر الجدول أدناه)

- ٣٩ - يساهم هذا الجانب في تعزيز السلام من خلال تلبية الاحتياجات الملحة ذات الأولوية، وزيادة إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية ويرمي أيضاً إلى إشاعة الأمل من جديد لدى السكان ودعم استقرار فرص العمل وتأمين الدخل في المناطق الريفية.
- ٤٠ - وتقوم القيمة المضافة لمشروع أقطاب التنمية في إطار بناء السلام على عدد من الإجراءات ذات الأولوية الرامية إلى كفالة حصول السكان على الخدمات الاجتماعية الجيدة بصورة عادلة، وتقديم الدعم لعودة الأنشطة الاقتصادية، وتعزيز الأنشطة المدرة للدخل وتقديم الدعم إلى الأجهزة المجتمعية الأساسية.

خامساً - الالتزامات المتبادلة

ألف - الحكومة

- ٤١ - تقع المسؤولية الرئيسية عن بناء السلام وتحسين نوعية الحياة بشكل عام في هذا البلد على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وسكانها. إذ إن الإرادة السياسية المتواصلة للحكومة وجميع الأطراف المعنية معاً جوهرية لبناء السلام. ويبيّن الجدول أدناه بالتفصيل التزامات الحكومة والمجتمع المدني ولجنة بناء السلام.

باء - لجنة بناء السلام

- ٤٢ - ستعمل لجنة بناء السلام، وفقاً لولايتها كهيئة حكومية دولية للأمم المتحدة، وعلى دعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبذلك، تلتزم اللجنة بما يلي:

- (أ) الإبقاء على التزامها بإزاء جمهورية أفريقيا الوسطى لفترة ثلاث سنوات، ومراجعة هذا الالتزام بعد عام ٢٠١١ بالاتفاق مع الحكومة؛
- (ب) دعم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها في تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية للإطار الاستراتيجي ومراجعتها على نحو دوري؛
- (ج) الدعوة لإيلاء اهتمام ودعم مستمرين من جانب المجتمع الدولي إزاء جمهورية أفريقيا الوسطى؛

(د) الدعوة للأخذ بمنظور إقليمي ودون إقليمي معزز وتعميمه في جهود بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، وكذلك مع البلدان المتاخمة؛

(هـ) الدعوة لزيادة المساعدة الدولية لصالح جمهورية أفريقيا الوسطى، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية بغية تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية من أجل بناء السلام؛

(و) دعم تعزيز القدرات الوطنية على بناء السلام في هذا البلد، ولا سيما قدرات المؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني.

٤٣ - وستعمل اللجنة، في إطار ممارسة ولايتها، على مساندة وتسهيل الجهود المبذولة والمتوقعة من جانب المجتمع الدولي لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى، كما حُددت بالتفصيل في الجدول أدناه.

٤٤ - وفضلاً عن هذا، سوف تتابع اللجنة عن كثب التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل، وإذا ما دعت الحاجة، ستتخذ تدابير لكفالة اضطلاع الجهات المعنية بالأنشطة اللازمة لتصحيح الوضع.

٤٥ - ونظراً إلى أهمية تنسيق الأنشطة المقترحة ذات الأولوية على نحو سليم، ستركز اللجنة بوجه خاص، في فترة الـ ٦ إلى ١٢ شهراً المقبلة، على ما يلي:

١ - إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج:

(أ) تعزيز التنسيق بين الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف المشاركة في تنفيذ الجدول الزمني المنبثق من الحلقة الدراسية الوطنية التي عُقدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ حول إصلاح قطاع الأمن؛

(ب) تعبئة الموارد لتمويل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٢ - الحكم السليم وسيادة القانون:

(أ) دعم جهود تحسين بيئة الأعمال، بما يشمل توفير الدعم السياسي والمالي لبرنامج رئيس الحكومة لمكافحة الفساد؛

(ب) تعبئة المساعدة الدولية، بناءً على طلب السلطات الوطنية، لإجراء انتخابات بلدية وتشريعية ورئاسية في عام ٢٠١٠.

٣ - أقطاب التنمية:

تعبئة الدعم اللازم لإنشاء أقطاب للتنمية، بوصفها أحد الإجراءات العاجلة الأولى للتخفيف من تبعات الأزمة الاقتصادية والمالية على الصعيد العالمي، ومراعاة ما يمكن تحقيقه خلال فترة تتراوح من ٦ إلى ١٢ شهراً.

٤٦ - وقد أشير بقدر الإمكان إلى الآجال المحددة لوضع الصيغة النهائية للأنشطة المقترحة. إذ حددت هذه الآجال ضمن توصيات الحوار السياسي الشامل والأطر البرنامجية (كورقة استراتيجية الحد من الفقر) والبرامج الأخرى (كبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج).

سادساً - متابعة التنفيذ والتقدم المحرز

٤٧ - تتسق الأنشطة ذات الأولوية المحددة في الإطار الاستراتيجي مع المحاور الاستراتيجية لورقة استراتيجية الحد من الفقر وهي تهدف إلى دعم جهود الحكومة الهادفة إلى الإنجاز السريع للتدابير التي أوصت بها الحوار السياسي الشامل. وبناءً عليه، ستجري حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ولجنة بناء السلام استعراضات نصف سنوية شاملة لجميع أصحاب المصلحة في الإطار الاستراتيجي. وستركز هذه الاستعراضات على أعمال هيئات الجهاز المؤسسي لتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر ومتابعتها وتقييمها. وهي ستعزّز على المستوى الوطني ومن المتوقع أن تفضي إلى حوار صريح وبناء بين جميع أصحاب المصلحة بغية تقييم الجهود المشتركة لبناء السلام في هذا البلد. وستتم هذه الاستعراضات على أساس الأنشطة المقررة والالتزامات التي اتخذها جميع أصحاب المصلحة والنتائج المنشودة والمراحل التي ينبغي مراعاتها لتحقيق هذه النتائج.

٤٨ - ومن ثم ستجري استعراضات رسمية في إطار اللجنة في نيويورك، بمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وترمي هذه الاستعراضات الرسمية إلى ما يلي: (أ) تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي وبناء السلام؛ (ب) تقييم تنفيذ الالتزامات التي قطعها مختلف الأطراف؛ (ج) استعراض انتباه الشركاء الدوليين لجمهورية أفريقيا الوسطى للتحديات التي تستلزم اهتماماً أكثر انتظاماً من جانبهم؛ (د) استخلاص الدروس ذات الصلة والأمثلة الجيدة؛ و (هـ) تحديث الإطار الاستراتيجي إذا دعت الحاجة.

٤٩ - وستسهّل المتابعة المنتظمة لتنفيذ الإطار الاستراتيجي وتنسيقه وإعداد الاستعراضات نصف السنوية عن طريق هيكل وطني قائم على أساس الآليات المتوفرة حالياً.

٥٠ - وسيكون تشكيل لجنة المتابعة والتنسيق كما يلي:

- اللجنة القطاعية لإدارة ورقة استراتيجية الحد من الفقر (مثالان)
- اللجنة القطاعية لإصلاح قطاع الأمن (مثالان)
- أقطاب التنمية (مثالان)
- اللجنة القطاعية للبنى التحتية الأساسية (مثل واحد)
- اللجنة القطاعية للشؤون الجنسانية (مثل واحد)
- وزارة التواصل والمصالحة ومتابعة الحوار السياسي الشامل (مثل واحد)
- وزارة التخطيط (مثل واحد)
- المجتمع المدني (مثالان)
- الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة
- ممثل للشركاء التقنيين والماليين
- ممثل مكلف بالدفاع الوطني

الأنشطة ذات الأولوية والنتائج والإنجازات الرئيسية والالتزامات للحكومة والمجتمع المدني ولجنة بناء السلام

ألف - إصلاح قطاع الأمن/نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

الالتزامات			
الأنشطة ذات الأولوية	النتائج والإنجازات الرئيسية	الحكومة	المجتمع المدني
١ - إعادة تنظيم قوات الدفاع والأمن المدربة والمجهزة تجهيزاً جيداً ونشرها في الأراضي الوطنية	١ - قوات الدفاع والأمن عاملة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية	١ - اعتماد وإصدار قوانين مرتبطة بإعادة تنظيم قوات الدفاع والأمن في الأراضي (النصف الأول من عام ٢٠٠٩) وكفالة تطبيقها الفعلي، مع مراعاة الجدول الزمني المعد لبرنامج إصلاح قطاع الأمن	١ - دعم تنفيذ الجدول الزمني لإصلاح قطاع الأمن
	١-١ وجود جغرافي فعلي لقوات الدفاع والأمن		٢ - تعبئة الموارد ودعم تنظيم الدورات التدريبية للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والشرطة والدرك (التزام مستمر)
	٢-١ تحسن القدرات على نشر القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى خارج بانغي	٢ - اعتماد قانون لإعداد البرامج العسكرية (الدورة العادية المقبلة للجمعية الوطنية)	٣ - تعبئة الموارد لتأهيل وبناء الشبكات في المواقع المحددة في الجدول الزمني لإصلاح قطاع الأمن
	٣-١ تزايد قدرة تدخل قوات الدفاع والأمن		

الالتزامات		الأنشطة ذات الأولوية	
لجنة بناء السلام	المجتمع المدني	الحكومة	النتائج والإنجازات الرئيسية
٤ - تعبئة الموارد وتوفير الدعم اللوجستي للقوات المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى		٣ - اعتماد القوانين الأساسية لقوات الدفاع والأمن (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)	٢ - ضمان أمن الحدود والسكان والمؤسسات
٥ - توفير الدعم لمراجعة الأطر القانونية		٤ - نشر قوات الدفاع والأمن في الميدان (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)	١-٢ الحد من عمليات التوغل عبر الحدود
		٥ - بناء مستودعات الأسلحة لفصائل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى	٢-٢ الحد من الجريمة المنظمة وأعمال اللصوصية الكبرى
		٦ - توفير المعدات المناسبة لقوات الدفاع والأمن	
		٧ - كفالة التطبيق الصارم لحقوق الإنسان	
		٨ - توفير الدعم المستمر والملائم لقوات الدفاع والأمن، بما في ذلك السكن والأجور	
١ - دعم جهود المجتمع المدني لإنشاء قواعد للحوار بين السكان والمؤسسات (التزام مستمر)	١ - تطوير آليات الاتصال والإعلام وتنقيف السكان	١ - إنشاء لجنة ثلاثية تضم جمهورية أفريقيا الوسطى ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبلد المضيف، وتنظيم حملات توعية في المخيمات، وتهيئة الحد الأدنى من الظروف للعودة	١ - استعادة وتوطيد الثقة بين السكان وقوات الدفاع والأمن والمؤسسات
٢ - دعم تدريب قوات الدفاع والأمن في مجال حقوق الإنسان	٢ - توعية السكان بحقوقهم وواجباتهم	٢ - إنشاء آلية لمتابعة توصيات الحوار السياسي الشامل والحلقة الدراسية الوطنية بشأن استعادة وتوطيد الثقة بين السكان وقوات الدفاع والأمن والمؤسسات (قيد الإعداد)	١-١ بدء عودة المشردين بفعل التزاغات إلى مجتمعاتهم الأصلية
٣ - تحسين الحوار بين أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد على أساس تقارير مستقلة للأمم المتحدة أو مؤسسات أخرى	٣ - تنفيذ أنشطة توعية بشأن أهمية التعاون بين قوات الدفاع والأمن والسكان	٣ - تنفيذ أنشطة اجتماعية وثقافية وإثباتية لصالح المجتمعات المحلية بمشاركة قوات الدفاع والأمن بغية توطيد الثقة (مستمر)	٢-١ انخفاض عدد الحالات المسجلة لانتهاكات حقوق الإنسان على يد قوات الدفاع والأمن
	٤ - الإسهام في تعميم النصوص القانونية	٤ - تنفيذ الالتزامات بموجب البروتوكول المتعلق بحماية المشردين داخليا	٣-١ شعور السكان بمناخ عام من الأمن

الأنشطة ذات الأولوية	النتائج والإنجازات الرئيسية	الحكومة	المجتمع المدني	الالتزامات	لجنة بناء السلام
		وتقدم المساعدة إليهم، والبروتوكول المتعلق بحقوق ملكية العائدين، اللذين اعتمدا في إطار ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى			
		٥ - إعداد إطار قانوني شامل واستراتيجية للمشردين داخليا يشملان جميع مراحل التشريد (الوقاية والحماية والمساعدة خلال التشرد، والحلول الدائمة)			
٣ - نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإنعاش المجتمعات المحلية	١ - تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومساعدة المجتمعات المحلية المستقبلية للمقاتلين السابقين	١ - إنشاء لجنة توجيه وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإنعاش المجتمعات المحلية (قيد الإعداد)	١ - تطوير آليات للاتصال والإعلام وتنقيف السكان	١ - الدعوة لدى الشركاء الدوليين بشأن أهمية عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وطابعها الملح (التزام فوري وقيد الإعداد)	١ - الدعوة لدى الشركاء الدوليين بشأن أهمية عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وطابعها الملح (التزام فوري وقيد الإعداد)
	١-١ نزع سلاح المقاتلين السابقين الذين شاركوا في نزاعات المناطق الشمالية والشمالية الشرقية وتسريحهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية أو في المجتمعات المستقبلية	٢ - توعية الجمهور والمقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية المستفيدة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإنعاش المجتمعات المحلية	٢ - تنفيذ أنشطة توعية بشأن أهمية التعاون بين قوات الدفاع والأمن والسكان	٢ - دعم وتعزيز تنسيق الجهود بين مختلف الشركاء الدوليين (التزام فوري وقيد الإعداد)	٢ - دعم وتعزيز تنسيق الجهود بين مختلف الشركاء الدوليين (التزام فوري وقيد الإعداد)
	٢-١ نزع سلاح المدنيين والمجتمعات المحلية المسلحة وتوجيههم نحو الأنشطة الإنمائية والأنشطة المدرة للدخل لقاء تسليم الأسلحة والدخائر	٣ - إجراء متابعة وتقييم تشاركي للعمليات (ترد المهمل في الجدول الزمني لإصلاح قطاع الأمن)	٣ - دعم المجتمعات المحلية والمقاتلين السابقين لضمان إعادة إدماج هادئة	٣ - تعبئة الأموال اللازمة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على وجه الاستعجال، في إطار الصندوق الاستئماني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (التزام فوري وقيد الإعداد)	٣ - تعبئة الأموال اللازمة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على وجه الاستعجال، في إطار الصندوق الاستئماني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (التزام فوري وقيد الإعداد)
	٣-١ وضع مشاريع مجتمعية لصالح المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية، تحقيقاً للإنعاش	٤ - تهيئة الظروف الأمنية لعمليات وأفرقة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع مراعاة الجدول الزمني المعد لبرنامج إعادة إصلاح قطاع الأمن (ترد المهمل في الجدول الزمني لإصلاح قطاع الأمن)	٤ - التشديد بوجه خاص على أهمية مشاركة النساء في إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعمار المجتمعات المحلية، والتركيز كذلك على إسهام الأسر في إحلال السلام	٤ - مواصلة دعم النهج الإقليمية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	٤ - مواصلة دعم النهج الإقليمية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
	٤-١ مشاركة المرأة بشكل كامل في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما في مرحلة إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعمار المجتمعات المحلية	٥ - وضع معايير الأهلية للمقاتلين السابقين الذين سيدمجون في قوات الدفاع والأمن وإدماجهم مع مراعاة الجدول الزمني المعد لبرنامج إصلاح قطاع الأمن (ترد المهمل في الجدول الزمني لإصلاح قطاع الأمن)	٥ - تعزيز تأهيل الأطفال والأسر في القرى	٥ - تأمين دعم قوي لمشاركة المرأة في مرحلة إعادة الإدماج من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك في إعادة بناء الهياكل المجتمعية	٥ - تأمين دعم قوي لمشاركة المرأة في مرحلة إعادة الإدماج من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك في إعادة بناء الهياكل المجتمعية
	٥-١ الإفراج عن جميع الأطفال الذين جندتهم		٦ - تطوير آليات لتحسين التفاعل بين الأسر والحكومة بشأن تعليم الأطفال وحمايتهم	٦ - توعية الحكومة بأهمية التعليم ومنع تجنيد الأطفال في القوات المسلحة	٦ - توعية الحكومة بأهمية التعليم ومنع تجنيد الأطفال في القوات المسلحة
				٧ - الدعوة لصالح تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة،	٧ - الدعوة لصالح تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة،

الأنشطة ذات الأولوية	النتائج والإنجازات الرئيسية	الحكومة	المجتمع المدني	لجنة بناء السلام
الجماعات المتمردة والجيش الوطني، وحمايتهم من جميع أشكال العنف وإعادة إدماجهم في المجتمع وإتاحة فرصة التعلم لهم	المهمل في الجدول الزمني لإصلاح قطاع الأمن) ٦ - تعزيز فرص إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية	٧ - تعزيز الدعم الإداري والقانوني المطلوب لمشاركة المرأة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعمار المجتمعات المحلية (مستمر)	كالينييسيف، والمنظمات الدولية غير الحكومية المكلفة بحماية الأطفال، على نحو يكفل تحسين ظروف عيش هذه الفئة الضعيفة من السكان (التزام مستمر، يهدف من جملة أمور إلى قيام أحد الشركاء بتنظيم حلقة دراسية حول هذا الموضوع خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩	٨ - تعبئة دعم مالي طويل الأجل لصالح التعليم المستدام للأطفال
٨ - توقيع وتأييد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، ونقل أحكامه إلى التشريعات الوطنية، بما يشمل تجريم تجنيد القاصرين	٩ - إدخال الإصلاحات اللازمة على القانون الوطني ليصبح منسجما مع الالتزامات الدولية المتعهد بها في إطار اتفاقية حقوق الطفل	١٠ - التحقق من منع تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، والتحقق من أن الأطفال الذين يتم الإفراج عنهم يتلقون الحماية والتأهيل	٩ - توعية مؤسسات بريتون وودز، كابلنك الدولي وشركاء دوليين آخرين، لصالح تمويل أنشطة وبرامج إعادة دمج الأطفال في المجتمع (زيارة إلى واشنطن العاصمة، النصف الأول من عام ٢٠٠٩)	
١١ - كفالة حماية الأطفال من خلال تعزيز قدرات قوات الدفاع الوطنية، كالدرك على سبيل المثال، في المناطق غير الآمنة	١٢ - إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات مكلفة بتنسيق العمل مع الحكومة والأمم المتحدة فيما يتعلق بترع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم،			

الالتزامات		النتائج والإنجازات الرئيسية		الأنشطة ذات الأولوية
لجنة بناء السلام	المجتمع المدني	الحكومة		
		بما يتماشى مع مبادئ باريس والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأطفال المرتبطين بقوات وجماعات مسلحة		
١ - تأمين الدعم اللازم لمراجعة الأطر القانونية	١ - الإسهام في تجميع النصوص القانونية	١ - تغيير اسم لجنة الدفاع الوطني إلى لجنة الدفاع والأمن وزيادة قدراتها على العمل (النصف الأول من عام ٢٠٠٩)	١ - ترسيخ البيئة القانونية لقطاع الأمن	٤ - تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي فضلاً عن آلية تنفيذه ومراقبته بغية تأمين إدارة سليمة لقطاع الأمن
٢ - مساندة جهود تعزيز القدرات بدعم أعضاء البرلمان في الإشراف على مسائل قطاع الأمن	٢ - تشجيع المراجعة الفعلية للقوانين والأنظمة العسكرية والمشاركة فيها	٢ - إنشاء أطر للتفكير تكلف باقتراح مشاريع قوانين وأنظمة في مختلف مجالات الأمن: نشاط ينفذه فريق إصلاح قطاع الأمن التابع للجماعة الأوروبية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١-١ - تنسيق وتعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاع الأمن	
٣ - تشجيع وتعزيز تبادل الخبرات مع برلمانات وطنية أخرى ومع الاتحاد البرلماني الدولي، (الاتصال بالاتحاد البرلماني الدولي في النصف الأول من عام ٢٠٠٩)		٣ - تعجيل إجراءات اعتماد وإصدار القوانين واتخاذ التدابير لتطبيقها	٢-١ - تعزيز قدرات هيئات وآليات تنفيذ القوانين والأنظمة ومراقبتها	
٤ - دعم المجتمع المدني لتأدية دور رقابي والمشاركة في العملية التشريعية		٤ - تدريب البرلمانيين بشأن مسائل الأمن (النصف الأول من عام ٢٠٠٩)		

باء - الحكم السليم وسيادة القانون

الالتزامات		النتائج والإنجازات الرئيسية		الأنشطة ذات الأولوية
لجنة بناء السلام	المجتمع المدني	الحكومة		
١ - تعبئة الموارد لتنظيم الانتخابات	١ - المشاركة في تنفيذ آليات إجراء انتخابات حرة وشفافة	١ - إنشاء لجنة مخصصة مكلفة بمراجعة القانون الانتخابي (النصف الأول من عام ٢٠٠٩)	١ - إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية وبلدية حرة وشفافة	١ - تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية وبلدية تتسم بالمصداقية والشفافية
٢ - تسهيل تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية لدى الإعداد للانتخابات وتنظيمها	٢ - المشاركة في مراجعة القانون الانتخابي	٢ - إنشاء لجنة انتخابية وطنية مستقلة (قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)	١-١ - بدء عمل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة	
٣ - تسهيل تدريب جميع الأطراف المعنية في العملية الانتخابية، بما يشمل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وأعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة والمراقبين	٣ - تعريف السكان بالتحديات الانتخابية (تعميم القانون الانتخابي، التوعية بحقوق المشاركة المدنية، وما إلى ذلك)	٣ - تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية (٢٠١٠) والبلدية (٢٠٠٩)	٢-١ - تحديث القوائم الانتخابية	
			٣-١ - توزيع المواد الانتخابية	

الأنشطة ذات الأولوية	النتائج والإنجازات الرئيسية	الحكومة	المجتمع المدني	الالتزامات	لجنة بناء السلام
٢ - تعزيز الإطار المؤسسي ومراقبة مؤسسات الجمهورية، وتشجيع الشفافية	١ - تعزيز الإطار المؤسسي وضمان شفافيته	١ - إعادة قراءة ما هو مناسب من القوانين المختلفة وإصدارها وتطبيقها، ولا سيما:	١-١ إصدار القانون المتعلق بمجلس القضاء الأعلى	٤ - دعم تمكين المجتمع المدني ووسائل الإعلام المحلية للمشاركة في العملية الانتخابية ومراقبتها	١ - دعم تعزيز قدرات مؤسسات رئيسية مثل مكتب المفوض السامي المرتبط بمكتب رئيس الوزراء والمكلف بتحقيق اللامركزية والهيكلية الإقليمية، والجمعية الوطنية، والمجلس الأعلى للاتصالات، ومنظمات المجتمع المدني، والجريدة الرسمية، والمحكمة الدستورية، وديوان المحاسبة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس الوطني للوساطة.
١-١ إنشاء محكمة العدل العليا	١-١ إعادة قراءة وصدر القانون المتعلق بمجلس القضاء الأعلى	١-١ إصدار القانون المتعلق بمجلس القضاء الأعلى بعد إعادة قراءته (فوري)	٢-١ صياغة واعتماد وإصدار القانون المتعلق بتعيين أعضاء محكمة العدل العليا (دورة آذار/مارس ٢٠٠٩ للجمعية الوطنية)	٢ - تأمين المساعدة لدعم المؤسسات الوطنية المكلفة بتشجيع الشفافية، والكفاءة، وواجب الخضوع للمساءلة بشأن إدارة الموارد العامة والطبيعية	٢ - تأمين المساعدة لدعم المؤسسات الوطنية المكلفة بتشجيع الشفافية، والكفاءة، وواجب الخضوع للمساءلة بشأن إدارة الموارد العامة والطبيعية
٣-١ اعتماد وصدر القانون المتعلق بالاجتماعات الإقليمية	٤-١ صدور وبدء تطبيق قانون التعديل بعد مراجعته	٣-١ إعادة قراءة القانون المتعلق بالاجتماعات الإقليمية وطرحه للتصويت وإصداره إذا دعت الحاجة (دورة آذار/مارس ٢٠٠٩ للجمعية الوطنية)	٤-١ إنهاء مراجعة قانون التعديل وعملية انضمام جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية	٢ - تنشيط اللجان القائمة لإعادة قراءة مخططات مشاريع هذه القوانين، وتعزيز إمكانات عملها بهدف اعتماد وإصدار هذه القوانين	٢ - تنشيط اللجان القائمة لإعادة قراءة مخططات مشاريع هذه القوانين، وتعزيز إمكانات عملها بهدف اعتماد وإصدار هذه القوانين
٦-١ اعتماد وإصدار القانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون القضاء العسكري	٧-١ تعزيز الأقسام الإقليمية لديوان المحاسبة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية	٨-١ روجعت حسابات القطاعات الرئيسية (انظر الحوار السياسي الشامل)	٩-١ أصبحت اللجنة الوطنية مجهزة وبدأ نشر نتائج أنشطتها	٣ - تدريب موظفي ديوان المحاسبة وتعزيز الملاك الوظيفي (فوري)	٣ - تدريب موظفي ديوان المحاسبة وتعزيز الملاك الوظيفي (فوري)
٩-١ أصبحت اللجنة الوطنية مجهزة وبدأ نشر نتائج أنشطتها	٩-١ أصبحت اللجنة الوطنية مجهزة وبدأ نشر نتائج أنشطتها	٩-١ أصبحت اللجنة الوطنية مجهزة وبدأ نشر نتائج أنشطتها	٩-١ أصبحت اللجنة الوطنية مجهزة وبدأ نشر نتائج أنشطتها	٤ - تنفيذ مراجعة الحسابات على النحو الذي أوصى به الحوار السياسي الشامل (في نهاية عام ٢٠٠٩)	٤ - تنفيذ مراجعة الحسابات على النحو الذي أوصى به الحوار السياسي الشامل (في نهاية عام ٢٠٠٩)

الأنشطة ذات الأولوية	النتائج والإنجازات الرئيسية	الحكومة	المجتمع المدني	اللجنة الوطنية	الالتزامات
٣ - تعزيز ثقافة السلام والديمقراطية والمصالحة الوطنية	١ - عيش سكان جمهورية أفريقيا الوسطى في بيئة يسودها السلام والديمقراطية في ظل احترام حقوق الإنسان	١ - إعداد وتنفيذ خطة عمل وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان	١ - استشارة السكان بانتظام بغية تمثيلهم على نحو بناء في لجنة متابعة الحوار السياسي الشامل	١ - المساعدة في تعزيز القدرات التنظيمية للمجتمع المدني بهدف رصد حالة حقوق الإنسان وتشجيع المصالحة الوطنية (التزام مستمر في اتصالات التوعية التي تجري باسم لجنة بناء السلام)	
	١-١ إعداد وتنفيذ خطة عمل وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والتركيز فيها بوجه خاص على احترام حقوق المرأة	٢ - تعزيز قدرات الهياكل الوطنية المكلفة بحقوق الإنسان والحكم السليم (مستمر)	٢ - متابعة حالة حقوق الإنسان بانتظام، وتنفيذ النصوص المتعلقة بحقوق الإنسان	٢ - المساعدة في تنمية قدرات وسائط الإعلام الوطنية والدولية في تعزيز حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية	
	٢-١ إعادة تنشيط اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	٣ - تفعيل لجنة متابعة وقائع الحوار السياسي الشامل من العمل بفعالية (مستمر)	٣ - الإسهام في تعزيز ثقافة السلام والديمقراطية والمصالحة الوطنية	٣ - المساعدة في تعزيز قدرات المجلس الوطني للوساطة في الاضطلاع بالدور الموكل إليه كأمين للمظالم ووسيط	
	٣-١ تدريب الكوادر المكلفين بتقديم خدمات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة الاتصالات ومتابعة الحوار السياسي الشامل	٤ - إعادة تنظيم قدرات المجتمع المدني وتعزيزها	٤ - إسداء المشورة ودعم لجنة متابعة توصيات الحوار السياسي الشامل	٤ - تقديم المساعدة والدعم للمنظمات النسائية المحلية والوطنية لتأدية دورها في المصالحة الوطنية	
	٤-١ تواصل تعزيز قدرات المجتمع المدني، ولا سيما رابطة النساء الإعلاميات ومنظمة نساء جمهورية أفريقيا الوسطى	٥ - مواصلة تطوير قدرات وسائط الإعلام والاتصالات بشأن ثقافة الديمقراطية وضمان إمكانية الوصول المتكافئ إلى وسائط الإعلام	٥ - تقديم المساعدة والدعم للمنظمات النسائية المحلية والوطنية لتأدية دورها في المصالحة الوطنية	٥ - تقديم المساعدة والدعم للمنظمات النسائية المحلية والوطنية لتأدية دورها في المصالحة الوطنية	
	٥-١ دعم مرصد وسائط الإعلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	٦ - تعزيز الحوار السياسي والاجتماعي الدائم	٦ - تقديم المساعدة والدعم لمشاركة النساء في عملية المصالحة الوطنية من خلال المنظمات النسائية الوطنية والمحلية	٦ - تقديم المساعدة والدعم لمشاركة النساء في عملية المصالحة الوطنية من خلال المنظمات النسائية الوطنية والمحلية	
	٧-١ إنشاء المخططات الإذاعية المجتمعية في المحافظات الـ ١٦	٧ - اعتماد تدابير لتحديد ضحايا مختلف النزاعات وتقديم الدعم إليهم، بمن فيهم النساء (فوري)	٧ - تقديم المساعدة والدعم للمنظمات النسائية الوطنية والمحلية	٧ - تقديم المساعدة والدعم للمنظمات النسائية الوطنية والمحلية	
	٨-١ إنشاء وبدء تشغيل إطار للتشاور بين مؤسسات الجمهورية والأحزاب السياسية والمجتمع	٨ - تهئية الظروف السليمة لعودة السلام والوئام الوطني	٨ - إقامة هياكل وأطر للتواصل بين الحارين السابقين والمجتمعات المحلية المتضررة في مناطق النزاعات ومناطق أخرى	٨ - تهئية الظروف السليمة لعودة السلام والوئام الوطني	
	٩-١ اتخاذ التدابير لتحديد ضحايا مختلف النزاعات وتقديم الدعم لهم (ولا سيما النساء منهم)	٩ - إعادة تنظيم قدرات المجتمع المدني وتعزيزها	٩ - إسداء المشورة ودعم لجنة متابعة توصيات الحوار السياسي الشامل	٩ - تقديم المساعدة والدعم للمنظمات النسائية الوطنية والمحلية	
	١٠-١ بدء تنفيذ برنامج لتمويل البالغ الصغر لصالح	١٠ - تقديم المساعدة والدعم للمنظمات النسائية الوطنية والمحلية	١٠ - تقديم المساعدة والدعم للمنظمات النسائية الوطنية والمحلية	١٠ - تقديم المساعدة والدعم للمنظمات النسائية الوطنية والمحلية	

الالتزامات		الأنشطة ذات الأولوية	
لجنة بناء السلام	المجتمع المدني	الحكومة	النتائج والإنجازات الرئيسية
		١١ - إقامة أنظمة للوقاية من أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك تدريب قوات الدفاع والأمن في مجال احترام حقوق الإنسان	النساء الضحايا والأطفال اليتامي و/أو الذين تخلى عنهم أهلهم ١١-١ بدء تنفيذ برنامج للأنشطة الثقافية بين الأحياء وإنشاء إطار للتواصل. وعودة الثقة بين المجتمعات المحلية.
			١٤-١ إعداد استراتيجية وطنية وآلية متكاملة للتوعية والاتصال تشملان جميع قادة الرأي العام، والسلطات السياسية والعسكرية والمدنية، ووسائل الإعلام، والطوائف الدينية، والفنانين والمنظمات غير الحكومية
			١٥-١ توعية المقاتلين السابقين والسلطات المحلية والسكان بمبادئ السلام والمصالحة الوطنية والعفو العام وتوصيات الحوار السياسي الشامل ومشاركتهم في عمليات بناء السلام
١ - دعم تعزيز القدرات الوطنية والمحلية في مجال الخدمات العامة الأساسية الجيدة النوعية	١ - قدرة المجتمع المدني على تأدية دور هام من خلال توعية السكان وأفراد المجتمعات المحلية بامتلاكهم للموارد الطبيعية ومسؤوليتهم	١ - إنشاء إطار أساسي جديد للإدارة العامة	١ - توافر الخدمات الإدارية واستفادة السكان منها وجباية الرسوم الإدارية
٢ - تعبئة الموارد الكافية بهدف دعم توفير الخدمات الإدارية	٢ - تعبئة الموارد الكافية بهدف دعم توفير الخدمات الإدارية	٢ - تحسين إدارة الموارد البشرية في القطاع العام	٢ - توفير الموارد البشرية والمعدات المناسبة للخدمات اللامركزية
٣ - تشجيع النهج المجتمعية للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	٣ - تشجيع النهج المجتمعية للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	٣ - إعادة تنظيم وتنشيط الخدمات اللامركزية	٣ - توافر خطة لإعادة توزيع الخدمات على كامل الأراضي
		٣ - إعداد مخطط لإعادة توزيع الخدمات داخل البلد	٤ - إعادة تأهيل المجموعات الحرارية في محطة بانغي
		٤ - تأمين الإدارة السليمة للموارد الطبيعية وموارد الطاقة بهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان	٢ - القدرة على تحمل تكاليف عدد كاف من موظفي الدولة لتقديم
		٣ - تأمين دفع أجور موظفي الدولة على نحو منتظم	

الالتزامات		الأنشطة ذات الأولوية	
لجنة بناء السلام	المجتمع المدني	الحكومة	النتائج والإنجازات الرئيسية
خدمات عامة أساسية جيدة النوعية			
١-٢ ضمان دفع أجور موظفي الدولة على نحو منتظم			
١ - تعبئة الموارد لدعم إصلاح السلطة القضائية، بما يشمل الشرطة، والقضاء ونظام السجون (التزام مستمر)	١ - تنظيم المجتمع المدني برامج إعلامية لتحسين فهم أهمية النظام القضائي الحيادي والفعال	١ - تهيئة بيئة ملائمة للعمل الرشيد في الدوائر القضائية	١ - إنشاء بيئة ملائمة لعمل الدوائر القضائية بشكل مهني وحيادي
٢ - دعم تدريب القضاة والمدعين العامين ومسؤولي السجون	٢ - الإسهام في مكافحة الإفلات من العقاب، وبخاصة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال	٢ - تعزيز الأخلاقيات المهنية ضمن الجهاز القضائي	١-١ احترام وتطبيق الأخلاقيات المهنية المرتبطة بالضمير المهني
٣ - دعم جهود التوعية التي تبذلها الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بهدف استعادة ثقة السكان في مؤسسات الدولة (التزام مستمر في اتصالات التوعية التي تتم باسم لجنة بناء السلام)	٣ - دعم جهود التوعية التي تبذلها الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بهدف التوعية بالمنظور الجنساني وضمان وصول المرأة إلى مؤسسات الدولة وحصولها على المساواة في المعاملة (التزام مستمر في اتصالات التوعية التي تتم باسم لجنة بناء السلام)	٤ - تطبيق النصوص القانونية والأحكام القضائية بفعالية	٢-١ تنظيم حملة واسعة للإعلام والتثقيف والاتصالات بشأن السكان وحقوقهم
٣-١ مكافحة الحكومة للإفلات من العقاب			
٤-١ تشييد قصور العدل والسجون			
٥-١ تشييد سجون للنساء منفصلة عن سجون الرجال وتدريب نساء على إدارة السجون وحراستها			
١ - دعم الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز البيئة القانونية			
٢ - الدعوة إلى توظيف استثمارات القطاع الخاص الأجنبي في جمهورية أفريقيا الوسطى دعماً للأنشطة الوطنية المدرة للدخل			
٣ - دعم التعليم المهني لصالح الشباب العاطلين عن العمل			
١ - إشاعة بيئة مؤاتية للأعمال تشجع توفير فرص العمل			
١-١ تشكيل مجموعات في مجالات الزراعة وتربية الماشية وصيد الأسماك			
٢-١ تيسير الحصول على أموال لتعزيز الأنشطة ذات الأولوية			
١ - تطوير للشراكات بين القطاعين العام والخاص			
٢ - تعزيز الأمن القانوني للأعمال			
٣ - موازنة قانون التجارة في جمهورية أفريقيا الوسطى مع النصوص الإقليمية والدولية وتقديمه إلى الجمعية الوطنية تمهيدا لاعتماده			
٤ - مراجعة القانون ٠١٠-٠١ المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ بشأن أحكام الاستثمار في جمهورية أفريقيا الوسطى وتقديمه إلى الجمعية الوطنية تمهيدا لاعتماده			

الأنشطة ذات الأولوية	النتائج والإنجازات الرئيسية	الحكومة	المجتمع المدني	لجنة بناء السلام	الالتزامات
٧ - تأمين إدارة سليمة للموارد الطبيعية في بيئة محمية وضمن إعادة توزيع عادلة لإيراداتها	١ - إدارة الموارد الطبيعية في بيئة محمية واستفادة البلديات أيضا من إيراداتها ١-١ إنشاء الإدارة العامة للوكالة الوطنية للحماية من الإشعاع ٢-١ إنجاز الدراسات المتعلقة بأثر التعدين واستغلال الأحراج على البيئة ٣-١ تحديد قوانين المالية العامة حصة البلديات من الإيرادات المحققة ٤-١ تنظيم حلقات دراسية تدريبية لرؤساء البلديات ومسؤولي البلديات المحليين بشأن الاستخدام الملائم للإيرادات المتأتية عن استغلال الموارد الطبيعية ٥-١ مراقبة منتظمة للاستخدام الجيد للموارد التي تعاد إلى البلديات	١ - إقامة هياكل الوكالة الوطنية للحماية من الإشعاع لطمأنة سكان المناطق المعنية باستخراج اليورانيوم ٢ - وضع خطة لحماية البيئة في مناطق التعدين ومناطق ما بعد النزاع ٣ - إعادة جزء من الإيرادات المتأتية عن استغلال الموارد الطبيعية إلى بلديات المناطق المعنية (مستمر) ٤ - تأمين الاستخدام الرشيد للإيرادات المعادة إلى البلديات ٥ - تأمين الإدارة السليمة للموارد الطبيعية وموارد الطاقة بهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان	توعية السكان وأفراد المجتمعات المحلية بحقوقهم فيما يتعلق بالموارد الطبيعية، بما يشمل المسؤولية الواقعة على عاتقهم في مجال منع الاستغلال المفرط	١ - دعم التدريب الرامي إلى تحسين الإدارة الشفافة للموارد الطبيعية من خلال آليات إدارية جديدة/ابتكارية كالإدارة المجتمعية والتوزيع العادل للدخل على السكان المحليين ٢ - دعم الحكومة في جهودها الرامية إلى إنشاء مؤسسات وطنية لحماية البيئة ٣ - دعم جهود الحكومة الرامية إلى مواكبة المعايير الدولية لإدارة الشفافة في الصناعات الاستخراجية والالتزام بها، وضمن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية المستعملة في هذه الصناعات مع مراعاة أهداف التنمية الطويلة الأجل	

جيم - محاور التنمية

الأنشطة ذات الأولوية	النتائج والإنجازات الرئيسية	الحكومة	المجتمع المدني	لجنة بناء السلام	الالتزامات
١ - تأمين وصول عادل للسكان إلى خدمات الإدارة والخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة النوعية	١ - توافر الخدمات الإدارية للسكان واستخدامها؛ وتحسن فعالية الإدارة ٢ - تلبية احتياجات السكان في مجال الخدمات الأساسية ١-٢ تلبية الاحتياجات من الخدمات الأساسية ٢-٢ عودة السكان المشردين جراء النزاعات إلى مجتمعاتهم الأصلية وحصولهم على الخدمات الأساسية	١ - إعادة تنظيم الخدمات الإدارية اللامركزية وتعزيزها ٢ - إعداد خطة لإعادة توزيع الخدمات الإدارية داخل البلد ٣ - توفير الموارد البشرية والمادية المناسبة للخدمات الإدارية اللامركزية ٤ - توفير المساعدة الإنسانية للسكان المعوزين، وبوجه خاص في المناطق المتأثرة بالنزاع	١ - تنفيذ الشقين الاجتماعي والاقتصادي للمشاريع في شراكة مع الحكومة وشركاء في التنمية ٢ - تطور الأنشطة المتكاملة للتنمية المحلية (الصحة، التعليم، الزراعة، التمويل البالغ الصغر) ٣ - تقديم دعم للسكان المتضررين في مناطق ما بعد النزاع	١ - تعبئة الدعم لمفهوم أقطاب التنمية (التزام مستمر) ٢ - دعم توسيع نطاق تغطية أقطاب التنمية (التزام مستمر) ٣ - تعبئة الموارد لتنفيذ مفهوم أقطاب التنمية (التزام مستمر)	

الالتزامات		الأنشطة ذات الأولوية	
الحكومة	المجتمع المدني	لجنة بناء السلام	النتائج والإنجازات الرئيسية
٢-٣ توافر الدراسات الإقليمية الوافية لتحديد الإجراءات المزمع اتخاذها	٥ - مواصلة برنامج تشييد البنى التحتية الأساسية (المدارس، المراكز الصحية، إدارة المياه، طرق الوصول إلى المناطق الريفية...)	١ - تعبئة موارد لإنشاء آلية للائتمانات البالغة الصغر لصالح الشركات الصغيرة	٢-٣ توافر الدراسات الإقليمية الوافية لتحديد الإجراءات المزمع اتخاذها
٢-٤ تحسن الأمن الغذائي	٦ - إعداد دراسات إقليمية وافية لتوجيه الإجراءات المزمع اتخاذها في أقطاب التنمية	٢ - دعم استئناف الأنشطة الإقتصادية وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل	٢-٤ تحسن الأمن الغذائي
١ - إنشاء مركز لتشجيع المبادرات الخاصة	١ - تعزيز الأنشطة المدرة للدخل على شكل مشاريع بالغة الصغر	١ - تعزيز الأنشطة المدرة للدخل على شكل مشاريع بالغة الصغر	١ - تعزيز الأنشطة المدرة للدخل على شكل مشاريع بالغة الصغر
٢ - تعزيز وتسهيل الحصول على الائتمانات البالغة الصغر للأنشطة المدرة للدخل	٢ - إنشاء مجموعات من المزارعين نتيجة لتوفير الأدوات الزراعية، والمدخلات الزراعية والسلالات الحيوانية لإعادة إطلاق الإنتاج الزراعي والحيواني	٢ - دعم وضع وتنفيذ آليات للائتمانات البالغة الصغر والاستراتيجيات المدرة للدخل	٢ - تعزيز وتسهيل الحصول على الائتمانات البالغة الصغر للأنشطة المدرة للدخل
٣ - تعزيز هياكل الإدارة والتنظيم ومواكبة المؤسسات، ولا سيما في غرف التجارة والزراعة، مع التشديد بوجه خاص على حصول النساء على الائتمانات المالية	٣ - توعية السكان باللائتمانات العينية التضامنية	٣ - دعم جهود منظمات المجتمع المدني في توليد فرص العمل	٣ - تعزيز هياكل الإدارة والتنظيم ومواكبة المؤسسات، ولا سيما في غرف التجارة والزراعة، مع التشديد بوجه خاص على حصول النساء على الائتمانات المالية
٤ - تطوير إطار مؤسسي وتنظيمي محفز وملائم لتوفير فرص العمل وتعزيز الأنشطة المدرة للدخل	٤ - إشراك الأسر في مشاريع صغيرة للتنمية ترمي إلى تحسين دخلها وظروفها المعيشية	٤ - دعم التدريب المهني للشباب العاطلين عن العمل	٤ - تطوير إطار مؤسسي وتنظيمي محفز وملائم لتوفير فرص العمل وتعزيز الأنشطة المدرة للدخل
٥ - ضمان توفير الطاقة لسكان المدن	٥ - توعية السكان باللائتمانات العينية التضامنية	٥ - تعبئة الموارد لتمويل المشاريع السريعة الأثر لمكافحة الفقر وكفالة الأمن الغذائي	٥ - ضمان توفير الطاقة لسكان المدن
٦ - تحديد الاحتياجات ذات الأولوية في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية (المناجم، الزراعة، صيد الأسماك) التي يمكن أن تستفيد من المساعدة والشراكة أو الاستثمارات الدولية	٦ - تحديد الاحتياجات ذات الأولوية في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية (المناجم، الزراعة، صيد الأسماك) التي يمكن أن تستفيد من المساعدة والشراكة أو الاستثمارات الدولية	٦ - دعم وضع وتنفيذ آليات للائتمانات البالغة الصغر والاستراتيجيات المدرة للدخل	٦ - تحديد الاحتياجات ذات الأولوية في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية (المناجم، الزراعة، صيد الأسماك) التي يمكن أن تستفيد من المساعدة والشراكة أو الاستثمارات الدولية
٧ - تطوير مشاريع سريعة أثر لصالح المجتمعات المحلية، بانتظار مشاريع التنمية الطويلة الأجل	٧ - تطوير مشاريع سريعة أثر لصالح المجتمعات المحلية، بانتظار مشاريع التنمية الطويلة الأجل	٧ - دعم وضع وتنفيذ آليات للائتمانات البالغة الصغر والاستراتيجيات المدرة للدخل	٧ - تطوير مشاريع سريعة أثر لصالح المجتمعات المحلية، بانتظار مشاريع التنمية الطويلة الأجل

الالتزامات			الناتج والإنجازات الرئيسية	الأنشطة ذات الأولوية
لجنة بناء السلام	المجتمع المدني	الحكومة		
١ - تقديم الدعم للحكومة في إنشاء المنظمات المجتمعية	١ - تدريب المنسقين لمتابعة الأنشطة المتكاملة	١ - تنفيذ سياسة وطنية للتنمية المجتمعية التشاركية	١ - تنمية قدرات المنظمات المجتمعية في مجال تخطيط وإدارة عملية التنمية المحلية وتعزيز الروابط والهياكل المجتمعية	٣ - دعم تنظيم المجتمعات المحلية وإعادة تنشيط الهيئات المجتمعية انطلاقاً من القاعدة الشعبية
٢ - دعم الهياكل المجتمعية الأساسية ومساعدة/دعم مبادرات المجتمع المدني الرامية إلى تقوية هذه المنظمات	٢ - تدريب المجموعات والروابط على إدارة الائتمانات العينية التضامنية	٢ - إنشاء لجنة تشاور بشأن أنشطة التنمية	١-١ اعتماد سياسة وطنية للتنمية المجتمعية	
	٣ - دعم إنشاء الهياكل الإقليمية الجامعة والوظيفية للدفاع عن مصالح المناطق الريفية		٢-١ إنشاء لجنة تشاور بشأن أنشطة التنمية	